

حملة «طريق سوريا إلى العدالة»

في حزيران/ يونيو 2020، وبالتزامن مع اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، أطلقت المنظمات النسوية السورية «بدائل» و«دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية» و«شبكة الصحفيات السوريات»، بالإضافة إلى «حملة من أجل سوريا»، حملة «طريق سوريا إلى العدالة».

تدعو هذه الحملة إلى زيادة فرص الوصول القانوني إلى العدالة للناجيات والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي ارتكب خلال السنوات العشرة الماضية في سوريا في مراكز الاعتقال، وخاصة للناجيات اللواتي يواجهن عوائق تحول دون وصولهن إلى العدالة.

معارك الناجيات/ين من أجل العدالة تتخطى قاعة المحكمة لتدخل كل بيت وشارع في سوريا، وإن لم تحصل كل ناجية وناجٍ على الرعاية والاحترام والدعم الذي يحتاجونه/ تحتجونه ستبقى العدالة قاصرة أمام الجرائم الدولية التي تمر دون حساب.

تعمل الحملة على إنتاج محتوى يساهم في تعزيز وصول الناجين/الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى العدالة، ورواية تجاربهن/م وقصصهن والتحديات التي تواجههن/هم.

ولذلك عملت شبكة الصحفيات السوريات على إنتاج هذه السلسلة من المدونات المكتوبة من ناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (خلال الاعتقال)، و/أو الخبرات في هذا المجال وغيرهن من المهتمات بمسارات العدالة والمساءلة في سوريا.



شبكة الصحفيات السوريات
Syrian Female Journalists Network



Syrian Road To
Justice
طريق
سوريا إلى العدالة

حنان طيعة الاعتقال والوصمة

وماذا بعد إعادة الذكريات وفتح الجروح التي لم تندمل ولم تنتهي حتى اللحظة والكثير من المعتقلات السابقات في سجون النظام لازلن يعانين من مشاكل عديدة أهمها الوصمة؟

عندما بدأت العمل مع المعتقلات السابقات في سجون النظام السوري وفي مشروع يطلق عليه (الناجيات من الاعتقال)، لم أكن أعلم كيف أخاطب السيدات وشرح لهنّ المشروع، فهن لسن بناجيات كما أنهن لسن مستفيدات، إلى أجنب أنهن لسن معتقلات سابقات فحسب.

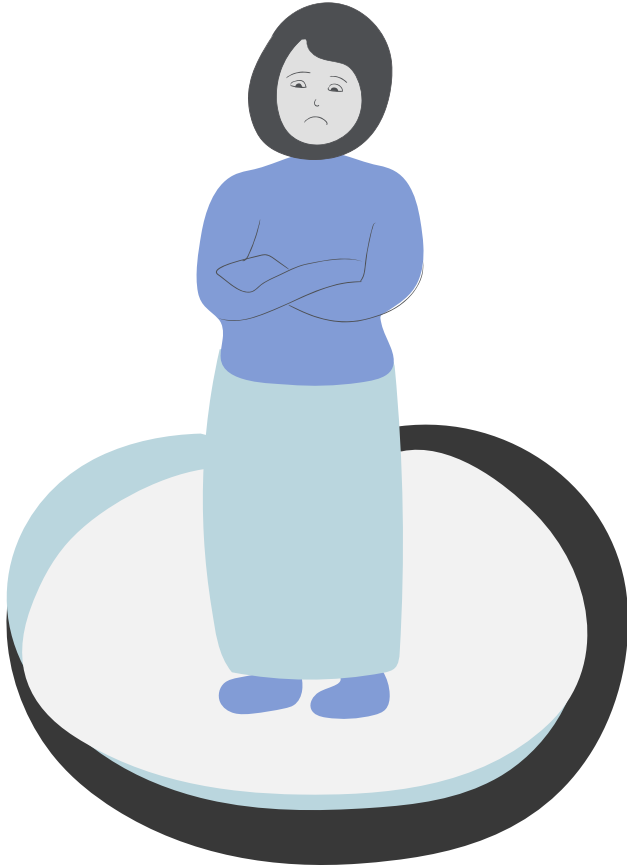
الكثير من الأسئلة كانت تدور في رأسي، وكنت أخجل من مخاطبة الكثيرات منهن ولا سيما السيدات المتقدمات في السن اللواتي تعرضن للاعتقال والتعذيب والتهجير واللجوء، كما أن معظمهن لديهن زوج، أو ابن/ة أو أخت/أخ شهداء أو مختفيات/ون ولكن بالرغم من ذلك يحاولن التأقلم للبقاء.

وبالرغم من الإيمان الكبير بالعمل لم يكن من السهل العمل على المشروع مع المعتقلات السابقات، فالاحتياجات كثيرة أهمها وجود مكان آمن للسكن بالإضافة إلى الطبابة والدعم النفسي العلاجي والمستمر وإعادة الدمج بالمجتمع، واستخراج أوراق ثبوتية وتوعية المجتمع بأهمية التوثيق وآلياته وبأهمية الدعم النفسي، فجميع ما

**تعمل الكثير من المنظمات
الحقوقية على توثيق
الانتهاكات، كما يعمل الكثير
من الإعلاميين والإعلاميات
على توثيق قصص الاعتقال
وما يحدث في سجون النظام،
ولكن ماذا بعد التوثيق؟**

تحت التعذيب ولم يبق أحد للدفاع عنها وعن ابنتها. كما أخبرتني أخرى أنها توقفت عن إرسال بناتها إلى المدرسة لأن الكثير من الكادر التدريسي والأهالي كانوا يسألونهنّ عن سبب اعتقال والدتهنّ وعن أساليب التعذيب الذي تعرضت له الأم بالإضافة إلى تخويفهنّ من القادم.

كما تحدثت الكثير من المعتقلات عن ترك أزواجهنّ لهنّ وكيف أثر هذا أيضاً على سمعة المعتقلة وبناتها.



مع كل هذا تحاول المعتقلات السابقات إيجاد طريقة لإكمال التأقلم مع الأوضاع الجديدة في مناطق التهجير واللجوء مع كل الصعوبات الأخرى في توفير الحاجات اليومية، ومع ذلك لم

ذكر، إذا توافر، فهو بالحد الأدنى وليس للجميع، حيث توفر المنظمات بعضه حسب مناطق العمل والخطوط الحمراء للداعمين، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين المنظمات العاملة حتى الآن وبعد ١٠ سنوات من الثورة السورية.

كانت السيدات معتقلات لأسباب مختلفة، ولكن همومهنّ متشابهة وأهمها فقدان المجتمع المحيط الداعم لهنّ وابتعاد الكثير من الأهل والأصدقاء عنهن. ومن هنا ومع غياب الجهات الداعمة للمعتقلات ومنهن الجهات الفاعلة والاعتبارية في المجتمع كرجال الدين، ومع العلم أن الكثير فقد الثقة بهم ولكنهم فئة مهمة في المجتمع ولهم صوتهم في المجتمعات السورية والخاصة المتدينة والمحافظات كما لهم منظماتهم ومؤسساتهم العاملة بالشأن الإنساني، ولكن بسبب غياب صوتهم الناصح والمرشد للمجتمع في هذه الفترة الصعبة بالإضافة إلى استغلال بعضهم لملف المعتقلات ضمن مؤسساتهم ومشاركاتهم في صفقات تبادل الأسرى وتحويل القضية لتبادل أسرى حرب ولاستخدام النساء كأداة ضغط بسبب (الشرف)، عزز ثقافة الوصمة كما عزز ثقافة التهميش والوصاية على النساء.

هذه الوصمة لم تؤثر على المعتقلات السابقات فقط، بل تعدت للتأثير على أطفالهن وخاصة الفتيات، وقد أخبرتني إحدى المعتقلات أنها زوجت ابنتها بعمر الـ ٦١ خوفاً من نظرة المجتمع بعد اعتقالها واعتقال والد الفتاة الذي استشهد

لكن ومع كل هذا لدي أمل وثقة بالنساء فمن واجهن كل هذا الظلم داخل الاعتقال وخارجه سوف يقدرن على تخطي الصعاب بمساعدة أو غيرها وسوف يقمن بإنشاء روابط ومجموعات ليتخطين كل المصاعب معاً ويساعدن من بقي في الاعتقال وهذا ما تقوم به المعتقلات السابقات.

يفقدن الأمل للوصول للعدالة فالكثيرات منهن يتمنين المشاركة بالتوثيق لإيصال صوت المعتقلات والمعتقلين داخل سجون النظام. ولكن وبعد ١٠ سنوات من الثورة والانتهاكات فأكثر ما يحزن أنه ومع كافة المشاريع التي تعمل مع المعتقلات والمعتقلين فليس هناك تنسيق وتشبيك بين المنظمات الحقوقية والخدمية والإنسانية، كما أنه ليس هناك مشاريع تساعد المعتقلات السابقات باستكمال دراستهنّ أو بتدريبهنّ على بعض المهارات الحياتية للدخول إلى سوق العمل وإذا كانت منظمة أو منظمتان تعمل على ذلك فالعدد محدود كما مناطق العمل محدودة، أما المشكلة الكبرى فهي عدم وجود مشاريع مستدامة وفعّالة للدعم النفسي والعلاجي وإنما هي عبارة عن مشاريع لفترة قصيرة وعبارة عن جلسات جماعية أو فردية لمرة أو مرتين. وكل هذا يعزز من الوصمة ويحد من قدرة المعتقلات السابقات على تخطي كل هذه المصاعب والتحديات، كما يعزز الوصاية عليهنّ.

كثيرة هي المشاكل والمصاعب التي تواجه النساء في مجتمعنا وتزداد الصعوبة إذا كانت السيدة معتقلة، وبسبب سيطرة الكثير من الرجال على المناصب في المنظمات والمؤسسات حتى التي تعمل مع المعتقلات والنساء فالكثير منهم لا يضعون أهمية لمشاريع التوعية عن الوصمة والدعم النفسي والكثير منهم لا يعلمون حتى احتياجات النساء والمعتقلات.